الاقتصاد السياسي للهيمنة الأمريكية ما بعد نهاية الحرب الباردة : فترة ادارة الرئيس باراك أوباما 2008-2016.

Political Economy to American Hegemony in Post Cold War era : Barack Obama's Administration 2008-2016.

محمد لبيب مسيخ[1]

[1]**طالب دكتوراه ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.**

البريد الالكتروني: { HYPERLINK "mailto:LabibEnssp@gmail.com" }

تاريخ الاستلام: 2019/02/06 **تاريخ القبول:2019/03/17**

ملخص:

يهدف هذا المقال الى معالجة موضوع الهيمنة الأمريكية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة من خلال مدخل الاقتصاد السياسي. بتسليط الضوء على فترة ادارة الرئيس أوباما الممتدة من 2008 الى 2016. ويركز مضمون المقال على متغير الأزمة المالية، المتزامنة مع الادارة الأخيرة، وكأحد مخرجات النظام الرأسمالي، ذو التوجه الأمريكي بالدرجة الأولى. في توجيه الهيمنة الأمريكية على مستويين رئيسين؛ الأول: داخلي، تبرز فيه تأثير الأزمة المالية على ديناميكية الاستمرارية والتغير في الإدارة الأميركية، خاصة من خلال انتخابات الرئاسة 2008. والثاني، يتعلق بعملية صنع القرار في الولايات المتحدة، و مدى تأثيرها على إدارة الرئيس أوباما للفترة التي تلتها، وتتمظهر في بعدين؛ الأول داخلي(أجندة السياسة العامة). والثاني دولي، تمثل في انعكاسات الأزمة المالية على توجهات الهيمنة الأمريكية تجاه أبرز الأقطاب الاقتصادية الحقيقية_التقليدية والمحتملة في منافسة الهيمنة الأمريكية، أبرزها؛ الاتحاد الأوروبي والصين.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السياسي، الهيمنة الأمريكية، ما بعد نهاية الحرب الباردة، الازمة المالية2008، ادارة الرئيس باراك أوباما.

Abstract:

This article aims at addressing the issue of American Hegemony in the Post-Cold War era, through a Political Economy Approach during the President Obama's administration terms 2008-2016. The article focuses on the variable of the Financial Crisis as Major output of the Capitalist system, which is primarily American oriented, in directing American Hegemony, at two main levels; The first is Domestic, in which the impact of the financial crisis on the dynamics of continuity and change in the U.S Administration, specifically the 2008 presidential elections. The second is the decision-making process in the United States, and its impact on the Obama administration for the next period, in two dimensions; Public Policy Agenda, and International, represented in the repercussions of the Financial Crisis on the tendencies of American Hegemony towards the most important poles of the real economic traditional, and potential competitors and enemies of American Hegemony, most notably; the European Union and China.

Key words: Political Economy, American Hegemony, Post-Cold War Era, The Financial Crisis for 2008, Barack Obama's Administration.

مقدمة:

بنهاية الحرب الباردة، شهدت أجندة السياسة الدولية تحولات جوهرية، أخذت بذلك القضايا الاقتصادية Economic issues منحا تصاعديا، لتنافس في أولويتها القضايا العسكرية Military issues، والشؤون الاستراتيجية .

لقد تصاعد دور الاقتصاد في علاقته بتعزيز الهيمنة الأمريكية وكأحد متطلباتها، وتوجهاتها كقوة ناعمة Soft Power، فصار ملحوظا جدا الدور المتنامي لعمليات الاعتماد المتبادل المركب العابر للحدود، ودور الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية، وتشابك البورصات العالمية وتناغمها مع بورصة وول ستريت **Wall Street** في نيويورك..الخ.

تميز هذا الصعود بتنامي التوجه الرأسمالي التعقيد، عرفت بذلك المعاملات المالية النقدية نموا غير اعتياديا، الأمر الذي كان له أثر كبير على إدخال الاقتصاد العالمي في عصر التمويل المعولم، ونمو الاقتصاد الرمزي **Économie Nominale** الذي يعتمد على الهندسة المالية، من خلال أسواق المال والمضاربات في سوق الأسهم والسندات كأهم محرك للاقتصاد العالمي.

وقد كان من مخرجات ذلك التعقيد و التشابك تعميق ما يصطلح عليه برأسمالية الأزمات. ومن أبرز الامثلة الراهنة ،الأزمة المالية التي بدأت شرارتها في الولايات المتحدة شهر سبتمبر 2008، ولا تزال تداعياتها سارية الى اليوم، والتي لم تقتصر فقط على القطاع المالي بل تعدته لتشمل قطاع الاقتصاد الحقيقي لتصبح قضية

مطروحة على مستوى أجندة قضايا السياسة العليا، خلقت بذلك موجة كبيرة من الاضطرابات على مستوى صناعة القرار، وطرح تساؤلات جوهرية حول ديناميكية الاستمرارية و التغير في الإدارة الأمريكية نفسها، و انعكاساتها تجاه الهيمنة الأمريكية. ومن هنا تتحدد إشكالية مفادها: **ما تداعيات الأزمة المالية كأحد مخرجات النظام الرأسمالي، على ديناميكية الاستمرارية والتغير في الادارة الأمريكية، واتجاهات الهيمنة خلال فترة ادارة الرئيس أوباما 2008-2016 ؟**

لمعالجة هذه الاشكالية ارتئينا الاعتماد على البناء المنهجي يتميز بالانتقال من المستوى **الجزئي** إلى **المستوى الكلي**، ومن **الاقتصادي** الى **السياسي**، في محورين:

أولا: انعكاسات الأزمة المالية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية (حدود الاستمرارية و التغير في الادارة الأمريكية "انتخابات الرئاسة 2008").

ثانيا: مخرجات الأزمة المالية في مواجهة ادارة أوباما : بين متطلبات الداخل ورهانات الهيمنة ؟

أولا: انعكاسات الأزمة المالية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية (حدود الاستمرارية والتغير في الادارة الأمريكية "انتخابات الرئاسة 2008"):

مما لاشك فيه أن عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تخضع لمجموعة من العوامل و المؤثرات الرسمية و اللّارسمية منها، ضمن علاقة بالغة التركيب و التشابك ، والتي من أهمها : تأثير شخصية صانع القرار، والرأي العام الأمريكي ،الأزمات السياسية و الاقتصادية و غيرها، والتي بدورها تؤثر في توجيه عملية صنع القرار في الولايات المتحدة. و غالبا ما يتضح ذلك من خلال عمليات استطلاع الرأي و الانتخابات ..إلخ.

لقد تجلت بوادر انعكاسات الأزمة المالية في الولايات المتحدة على عملية صنع القرار وبدت أثارها واضحة في الانتخابات الرئاسية **<u>الثلاثاء 2008/11/5</u>** ، والملاحظ من خلال تتبع مسار الانتخابات الرئاسية لسنة 2008، أن مرشح الحزب الجمهوري السيناتور **جون ما كين John McCain** من ولاية أريزونا لرئاسة البيت الأبيض، قد تعرض لخسارة كبيرة، في أكبر انتخابات شهدتها الولايات المتحدة، والتي فاز فيها الحزب الديموقراطي و مرشحه باراك أوباما **Barak Obama** الذي تحصل على أغلبية مقاعد مجلس الشيوخ و النواب.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك أسباب أخرى تجعل الناخبين ينظرون بشكل إيجابي إلى السناتور ما كين. الذي كان يهيمن على سجل الكونغرس الوسطي **Centrist Congressional Record** بشكل غير عادي لمرشح جمهوري للرئاسة قبيل الانتخابات بعدة اشهر. في مقابل ذلك كان السيناتور أوباما يعتبر

كديمقراطي ليبرالي محسوب على الشمال. بالإضافة الى ان أوباما قد واجه بعض المقاومة كأول مرشح أسود لرئاسة حزب كبير. وأيدت الاستطلاعات التي خرجت من اتفاقيات الأحزاب هذا الاتجاه .

ان أكثر ما استثمر في هذه الانتخابات هو أنها أدت إلى رد فعل الجمهور تجاه أزمة الائتمان المالي التي ضربت الاقتصاد الأمريكي خلال الحملة الرئاسية في منتصف سبتمبر. ما أصبح يُعرف باسم انهيار وول ستريت ، وهو ما اعتبر تغييرًا في **قواعد اللعبة Game Changer**، أو كما أصطلح عليها **مفاجأة أكتوبر Octobre Surprise**، وحولت الانتخابات إلى أوباما بشكل حاسم. والجدير بالذكر أنه لم يحدث من قبل في تاريخ الانتخابات الرئاسية الحديثة حدث مثل انهيار وول ستريت في منتصف الحملة الانتخابية وتغيير مسار الانتخابات.[1]

فبحلول المرحلة النهائية من المرحلة الانتخابية، هيمنة القضايا الاقتصادية تماما على جدول الأعمال من الناحية العملية، فعلى الرغم من أن كلا الطرفين أو المرشحين لا يمتلكان خبرة كبيرة في القضايا الاقتصادية، إلاّ أن حملة أوباما نظمت إلى حدّ كبير حول **فكرة التغيير** و الحاجة لإصلاح السياسات الاجتماعية

و الاقتصادية، وقد كان لنسق الحزب الديموقراطي الذي شكل أرضية منحت الرئيس أوباما هامش مناورة على نطاق واسع، من خلال تناول القضايا الاقتصادية، وعلى النقيض من ذلك شكل نسق الحزب الجمهوري لمنافس أوباما، نوعا من الفشل المنهجي **Systematic Failure** ، وذلك إثر تبعات تراكم سياسة الرئيس بوش لسنوات 2000–2008 [2]. والذي كان الرئيس غير المرغوب الذي يدير حربا لا تحظى بشعبية، ويرأس اقتصاداً بطيئاً، كانت بمثابة حقائب ثقيلة للجمهوريين. على هذا الأساس، اعتبرت انتخابات استرجاعية **Retrospective Election** بالنسبة للديموقراطيين.[3]

الشكل1: يوضح أثر أزمة وول ستريت في التراجع الحاد لنسبة المناصرين لمرشح الحزب الجمهوري جون ماكين.

[1]JAMES E. CAMPBELL**, The Exceptional Election of 2008: Performance, Values, and Crisis** , Presidential Studies Quarterly 40, no. 2 (June) 2010, Center for the Study of the Presidency , University at Buffalo, SUNY, USA, p226.

[2] Michael Hames, "**The financial crisis,the economy the election,and the new president**",***International journal***, Winter 2008-2009 ,p109.

[3] JAMES E. CAMPBELL, Op Cit, p226.

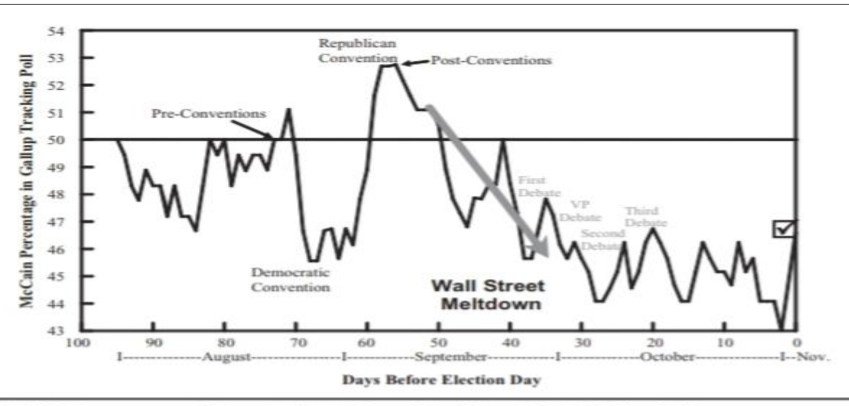


FIGURE 2. Percentage of Support for In-Party Candidate John McCain, 2008.
Source: Gallup.com

Source: JAMES.E CAMPBELL,OpCit,P226

كان توجه الناخبين في الانتخابات الرئاسية للديموقراطيين نتيجة حتمية لأزمة وول ستريت، فبات ملحا و الأزمة المالية في أوجها بفعل التداعيات غير المسبوقة التي سببتها الأزمة المالية على ميولات الناخبين، والتي أثرت على معيشتهم و مدخراتهم المالية، وشيوع البطالة التي بلغت في **شهر أكتوبر 2008 نحو 6.5%**، ووصل تقلص أنشطة المصانع إلى أدنى مستوياتها منذ ستة وعشرين عاما، بالإضافة إلى مؤشر التأمين الصحي الذي تزايد من **6 مليون** إلى **45.7 مليون** شخص خارج مظلة التأمين الصحي سنة 2008.

لقد اتضح تجاوب شعبي كبير من خلال تركيز أوباما على جانب البحث لحل الأزمة المالية، وأراد ذلك من خلال خطة إنقاذ الرأي العام، كما دعا من خلال حملته الانتخابية إلى إدخال الإعفاء الضريبي بقيمة **3000 دولار** لكل وظيفة جديدة يتم خلقها، بالإضافة لترويجه وقف إجراءات الرهن العقاري لمدّة 90 يوما ما يخلق نوعا من الإئتمان والتسهيلات للولايات و البلديات، من خلال هذا النوع من إجراءات التدخل الحكومي، بالإضافة إلى إزالة أي عقوبات تتعلق بسحب مدخرات التقاعد[1].

على الرغم من أن أكثر من عانى من هذه الأزمة هو الأمريكي الأبيض بالدرجة الأولى، و تحديدا الشريحة العمالية التي تميل بشكل تلقائي لصالح الديموقراطيين، وبالتالي عرفت الانتخابات معدلات مشاركة قدرت بـ 64.2%،وهو معدل لم يسجل منذ قرن، وبذلك كان فوز أوباما نتاجا طبيعيا للكثير من العوامل و المحددات، وتعد ظاهرة الأزمة المالية أبرز مخرجات المشهد الانتخابي. في مقابل ذلك، فان الكثير من الناخبين، خارج الميول الحزب اعتبروا أن المحدد الاقتصادي كان هو العامل الحاكم لتصويتهم بانتخابات الرئاسة، وليس المرجعية الحزبية والالتزام الصارم بها، وبدا ذلك واضحا من خلال الفجوة الكبيرة من انتخابات الكونغرس و حكام الولايات، ومثيلتها الرئاسية. كما حددت بيانات الاقتراع في تلك الفترة الأهمية المتزايدة لميول الناخبين

[1]Michael Hames, Op Cit,p109.

ISSN : 2353 – 0294 EISSN : 2600 - 6480

للشؤون الاقتصادية الداخلية، ومدى تأثير **رسالة التغيير** التي سمحت لحملة أوباما للوصول بعيدا، على حساب الإخفاقات المتزايدة لإدارة الجمهوريين و تراجع شعبيتها[1].

وللاستدلال على ذلك، وللذهاب بعيدا في هذه الانتخابات فقد استطاع الحزب الديموقراطي اختراق المعاقل التقليدية للجمهوريين، إذ أن أوباما لم يحصل على التأييد الشعبي فحسب، بحصوله على تأييد 53% مقابل 46 % لمنافسه **ما كين،** فقد قدم أكثر من 131 مليون ناخب بأصواتهم في انتخابات 2008 الرئاسية، حيث اختاروا المرشح الديمقراطي باراك أوباما على المرشح الجمهوري جون ما كين[2]. وإنما أيضا أصوات المجمع الانتخابي في **28 ولاية،** لينال **364 مندوبا** مقابل **173** لمنافسة ما كين، إذ أن فرجينيا إحدى معاقل الجمهوريين التقليدية بالشرق، والتي لم تصوت للديموقراطيين منذ أربعة عقود كسبها أوباما بأغلبية تعتبر مريحة بالمقاييس الأمريكية، وقد نال بذلك الديموقراطيون مناصب حكام سبع ولايات مقابل أربعة نالها الجمهوريون.

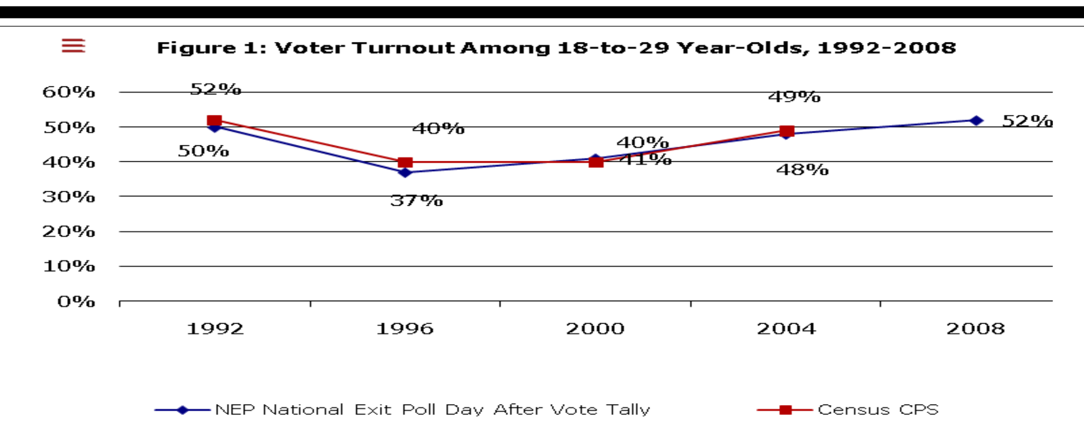
لقد تمكن أوباما، من اختراق أهم كتلتين داخل الجماعة البيضاء و التي كانت واحدة من أحد أهم الخصائص البارزة لتلك الانتخابات، والتي تجاوز فيها أوباما كل الخطوط العرقية و الحزبية، فعلى الرغم من أن 33%فقط يمثلون فئة الشباب داخل الحزب الديموقراطي من الفئة البيضاء الذين يعرفون بانتمائهم للحزب الديموقراطي، إلاّ أن نسبة تصويت هذه الفئة البيضاء من الشباب تجاوز 54% للمرشح الديموقراطي[3].

إن المتتبع لإنتخابات الرئاسة الأمريكية 2008 يلاحظ أن الشباب من أصحاب الدخل العالي و الجامعيون بالإضافة لأصحاب الدخل المنخفض، على الرغم من أن عامل العرق كان محددا هاما بالانتخابات الأمريكية على مرّ العقود الماضية، فإنه تراجع كثيرا في انتخابات الرئاسة 2008. والجدير بالذكر هو اقبال أكثر من 23 مليون من الشباب الأمريكيين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة في الانتخابات لعام 2008، بزيادة قدرها **3.4 مليون** مقارنة مع انتخابات 2004، علما أن انتخابات 2004 كانت قد شهدت هي الأخرى إقبالا متزايدا لفئة الشباب، ومع ذلك تجاوز إقبال فئة الشباب في انتخابات 2008، وبزيادة مالا يقل عن **11 نقطة مئوية** إذا ما قورن بالانتخابات التي أجريت عام 2000[4]،ويوضح الشكل الموالي ذلك :

الشكل2: إقبال الناخبين على التصويت للفئة العمرية - 18إلى 29سنة- للفترة 1992-2008

[1]Michael Hames, Op Cit,p109-110.
[2] JAMES E. CAMPBELL ,Op Cit,P225.
[3]Circle Staff,***Young Votens in the 2008 presidential election*** ,(The Centes for information & Reseanch on civic Lerning & Engagement), College of citizen ship and public service lincolin filene hall, tuffts univerersity ,Jonathan,Pp1-4.
[4]***Ibid***,p5.

ISSN : 2353 – 0294 EISSN : 2600 - 6480



Source: Circle Staff,***Young Votens in the 2008 presidential election*** ,OpCit ,P1.

إن الديموقراطيين الذين عجزوا عن جذب الطبقة العاملة البيضاء على الأقل في العقدين الماضيين، قد نجحوا في انتخابات 2008 في اختراق تلك القوة التصويتية و تحديدا في ولايات مؤثرة مثل **أوهايو**، بالإضافة إلى الاستقطاب الكبير للطبقة المثقفة، خاصة وأنها تشكل شريحة عريضة من القوة التصويتية بنسبة تقدر بـ70%،من إجمالي الشريحة الانتخابية، والتي شهدت نسبة مشاركة لا تقل عن 38% بالنسبة للحاصلين على درجة الثانوية العامة[1]

يمكن القول، أن التغير في الإدارة الأمريكية، من خلال انتخابات الرئاسة كان مرده إلى الأزمة المالية كمحدد **حاسم** للمسار الانتخابية، والجدل السياسي بين ما عرف في الساحة السياسية بأسود صديق و أبيض عدو، فاختير الأول على الثاني وهو ما **أعتبر انقلابا في موازين واتجاهات التصويت بالانتخابات الأمريكية،** كما أنه من الإنصاف القول بأن محدد الأزمة المالية و ما تبعها من تركيز على القضايا الاقتصادية في حملة الرئيس أوباما، كانت تمثل أهم القضايا المطروحة، ما أعطته تذكرة الحزب الديموقراطي، وحدد بذلك موقعه بنجاح على أنه الشخص الأنسب لمعالجة المشاكل الاقتصادية والقضايا الداخلية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ثانيا: مخرجات الأزمة المالية في مواجهة ادارة أوباما: بين متطلبات الداخل ورهانات الهيمنة:

منذ وصول باراك أوباما للبيت الأبيض، أثير نقاش كبير حول سياسته خاصة الخارجية، وتمحورت النقاشات حول الاستراتيجيات وأدوات القوة، ومدّى تأثير هذه الأخيرة في ظل تداعيات الأزمة المالية[3]، ولنبين مدى تأثير الأزمة المالية وانعكاساتها على مختلف عناصر صناعة القرار فترة إدارة الرئيس أوباما، وللوقوف على مختلف المتغيرات التي تحكم عملية صنع القرار، هناك أسلوبان متكاملان لفهم مختلف مخرجات دينامية صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في هاته الفترة و هما :

[1]***Ibid***,p2
[2] Michael Hames, ***Op. Cit*** ,p109.
[3]Anna Ddimitrav, **Obama _s Forign Policy,between pragmatic Realism and smart Diplomacy** ,Ecole Superéwr du sommavca exterieur,ESCE, paris,2011, P1.

الأول–الاستقراء: للمواقف التي تبنتها إدارة الرئيس أوباما من قضايا معينة، و بالتالي التمكن من فهم المنطلقات العامة للسياسات التي تتبعها.

الثاني–الإستدلال:بمختلف النظريات والنسق العقدي الذي يحكم عملية صناعة القرار في هذه الإدارة[1].

بالنظر إلى الأسلوب الأول –**الاستقراء**– في فهم المواقف التي تبنتها إدارة الرئيس أوباما من قضايا معينة، فقد كان واضحا أنه يسعى لإيصال رسالة مفادها أنه : ليس بوش، وأن أمريكا أوباما خلاف أمريكا قبل ذلك،فكان جد حذر في لغته، و ظهر ذلك جليا من خلال ابتعاده عن مصطلحات **الحرب الاستباقية** و**تحالف الراغبين** وتعبير **الأنظمة المعادية** وغيرها[2]. وبدا أن أوباما يرى أن أكبر التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة تتمثل في عدم الاستقرار الاقتصادي، والتي تعد أهم أولويات السياسة الداخلية والخارجية، إضافة إلى التغيرات المناخية وانتشار الأسلحة النووية و الإرهاب[3]،كما يلاحظ أن موقف إدارة أوباما إزاء مسألة الإرهاب قد تغير على مستوى الخطاب، باستعمال عبارات **لم نعد نخوض الحرب على الإرهاب،** وإنما **نقوم بإجراء عمليات طارئة في خارج**[4].

كما يتجلى الأسلوب الثاني –**الاستدلال**– في إدارة الرئيس أوباما، من خلال مختلف النظريات التي تحكم مخرجات إدارته، وهنا يتضح أنه في بداية عهدة أوباما الأولى2008–2012 ، خاصة في ما يخص مخرجات الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، حيث وصفها الكثير من الخبراء و الباحثين بـ **مذهب أوباما** وهو **اللاّ مذهب** أو بطريقة أخرى **الجمع بين أكثر من مذهب،** فقد وصفه **فرانكلي ستوم** مدير الاتصالات في إدارة ترومان للأمن القومي الأمريكي :– أن الرئيس الأمريكي أوباما قد استغل النظريات الرئيسية التي تضفي الحيوية على دراسة العلاقات الدولية الحديثة: من الواقعية، والبنائية الاجتماعية، إلى نظرية السلام الديموقراطي، والليبرالية الجديدة، ومع ذلك يضيف **فرانكي ستوم** أن الأمر لا يعني أن أوباما يحمل نظرة غير متماسكة إلى العالم، بل إن هناك عقيدة تنسجم بطبيعتها مع جميع الأماكن و الأوقات[5].

وبما أن عملية صياغة وبناء استراتيجية الهيمنة الأميركية وضمانها تبدأ داخليا، فإن مخرجات الأزمة المالية على إدارة الرئيس أوباما 2008– 2016 يحدد مستوى نجاح و فشل سياسته على مستويين :

---

[1]أوباما: قوة ذكية و مواقف غامضة، ***مجلة أفاق المستقبل*** ، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية ،ع.4 ، (مارس–أبريل2010)ص37.

[2]***المرجع نفسه***، ص 37.

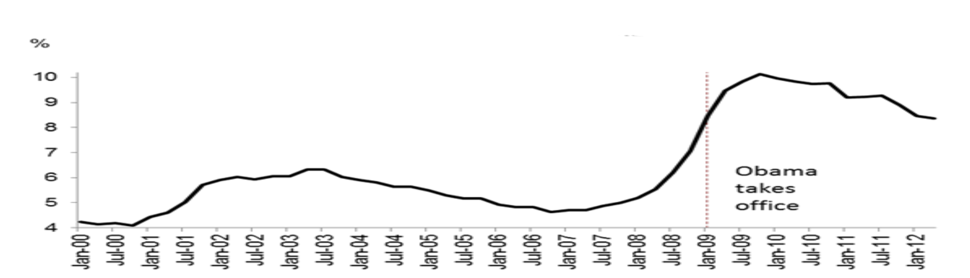
[3]***المرجع نفسه***، ص 38.

[4]مايكل بارون، ***السياسة الخارجية الأمريكية بين بوش و أوباما***،ترجمة علي الحارس،(مركز أميركان أنتربرايز ،6 أفريل2009) ،ص2.

[5]أوباما: قوة ذكية و مواقف غامضة، ***مرجع سابق***،ص 39.

–الأبعاد الداخلية: كانت أولوية أوباما في بداية ولايته الأولى الرئاسية2008–2012، هي معالجة القضايا الداخلية التي تتصدرها الأزمة المالية، كما تراجعت قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في نظر الرأي العام الأمريكي، وفي أجندة الرئيس أوباما بسبب مخلفات الأزمة المالية داخليا، وصعوبات الطاقة و الرعاية الصحية و مشاكل الفقر و البطالة[1]، التي فاقت مؤشر 9.5% في بداية عهدته الأولى ، والتي تراجعت الى مؤشر7% مع نهاية نفس العهدة ، كما يوضحها **الشكل3.** رافق ذلك اتخاذ خطوات مستعجلة لإنعاش الاقتصاد المتضرر و كان أول قانون اقترحه متعلقا **بالأجر العادل** لعام 2009، والذي وقعه في 29 جانفي 2009، ليليه **قانون الإنعاش** و**إعادة الاستثمار** بتخصيص 78 مليار دولار لتحفيز الاقتصاد وإنقاذ صناعة السيارات[2]

الشكل3: يوضح نسب تراجع مؤشر البطالة للفترة الرئاسية الأولى جانفي 2009 الى جانفي 2012.



Source: US Bureau of Labor Statistics.

أما بخصوص أزمة العقارات و التي كانت سببا في الركود الاقتصادي، فقد أنشأ أوباما صندوقا بـ **10 مليار دولار** لمساعدة المالكين، مع إلغاء بعض الضرائب بخصوص بيع السكنات، وسعى إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين الأميركيين، كما أصر على ضرورة رفع الأجر الأدنى المستقر منذ10سنوات، وفي علاقة إدارة أوباما بالكونغرس الأمريكي كشف أوباما عن الإجراءات الميدانية المدعمة لوعود الانتخابات الرئاسية2008، حيث تمكن من تمرير قانون خاص بالمؤسسات المتوسطة قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في 2 نوفمبر 2010. كما أقر أوباما مشروع قانون تحفيزي بقيمة 787 مليار دولار يتضمن تخفيضات ضريبية وزيادة المساعدات للدول وزيادة الإنفاق الفيدرالي.

---

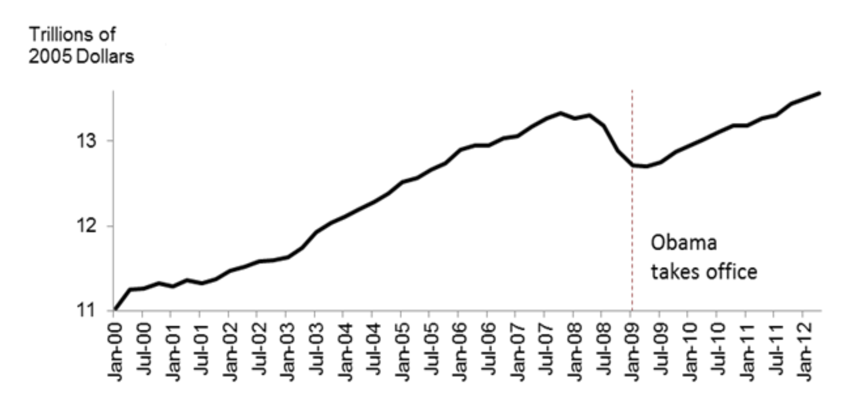
[1] Ethan Ilzetzki, Jonathan Pinder**, A briefing on the US economy,** 20 October 2012nd presidential election promises, in : **{** HYPERLINK "https://voxeu.org/article/briefing-us-economy-and-presidential-election-promises" **}.**

[2]سعيد محيو ، **أوباما بطل سلام أم رئيس حرب**، موقع سويس أنفو : 21يناير 2009، تاريخ الاطلاع 16نوفمبر2018،على الساعة { HYPERLINK "http://www.swiss" } 11:01 : ***info/ara/7165014***

ISSN : 2353 – 0294 EISSN : 2600 - 6480

إن تقييم مدّى فاعلية إدارة الرئيس أوباما داخليا خلال فترتيه الرئاسيتين 2008–2016 ، يستند عموما إلى تمكنه من الالتزام بثلاث وعود انتخابية من أصل خمسة، حيث مرر قوانين تعتبر أعمدة أجندة السياسة الداخلية تمثلت في :

أولا : دعم الانتعاش الاقتصادي: كما يوضحه **الشكل4** الموالي ، الانتاج الحقيقي الكلي GDP الامريكي الذي انتقل من 12.5 الى 14 تريلون ، للفترة 2009–2012.



Source: US Bureau of Economic Analysis.

ثانيا: قانون إنقاذ صناعة السيارات المتعثرة، حيث جددت القروض لشركة جنرال موتورز و كرا يسلي، لتواصل عمليات إعادة التنظيم، والقانون الثالث موجّه لإصلاح البنوك و التنظيم المالي.

ثالثا: من الناحية الاجتماعية حقق إنجازات متعلقة بإصلاح نظام الرعاية الصحّية، غير أنه فشل في إقناع الكونغرس بسن قانون حول **الاحتباس الحراري** و **عجز عن تسوية ملف الهجر** .

–الأبعاد الدولية: إن التوجه الأمريكي الخارجي بقيادة أوباما يحكمه بصفة عامة النسق العقدي للحزب الديموقراطي، والذي يرى فيه أوباما أولوية للوسائل الاقتصادية ومضامينها لتعزيز الهيمنة على النظام الدولي، من خلال إعطاء أولوية للعقوبات الاقتصادية، قبل الحلول العسكرية، وهذا ما يفرضه من جهة النسق العقدي للحزب الديموقراطي كما ظهر مع إدارة **بيل كلنتون**، وما يفرضه الواقع الاقتصادي وبالأخص الأزمة المالية، وسعى بذلك لتعزيز ما يعرف **بالدبلوماسية الاقتصادية** كضمان للأمن العسكري و السياسي[1].

وبالرغم من أن أوباما لم يخفض ميزانية الدفاع، إلا أنه قلص الارتباطات العسكرية للولايات المتحدة الخارجية، فغلب على إدارته طابع التريث وعدم الاندفاع مقارنة بإدارة جورج بوش الابن، فأوباما كما يلاحظ يتفادى استعراض القوة العسكرية. فهو لم يطلق سباقا للتسلح كما فعل **رونالد ريغان**، ولم يعمل على تكريس الهيمنة الأمريكية بوسائل يغلب عليها الطابع العسكري المحض، باستخدام الحروب الاستباقية، حالة العراق و أفغانستان وغيرها، وهو في مقابل كل ذلك يستخدم أسلوب **القوة الناعمة الأمريكية Soft Power**.

[1] أوباما: قوة ذكية ومواقف غامضة"، ***مرجع سابق***،ص41.

ISSN : 2353 – 0294 EISSN : 2600 - 6480

كما يميز إدارة أوباما فيما يخص توجهات استراتيجية الهيمنة الأمريكية نفس مميزات فترات حكم الديموقراطيين، فقد لوحظ نفس المشهد في إدارة الرئيس بيل كلنتون في التسعينات، وما يميز إدارة أوباما عن السابقة فقط هو الترتيبات والتطورات الدولية التي تزامنت معها و المتمثلة في الأزمة المالية، وهو ما حدى بالإدارة الاخيرة الحديث عن نوع جديد من أدوات السياسة الخارجية بما يتماشى و التطورات الدولية الراهنة : وهى مفهوم **القوة الذكية Smart Power** ،التي تجمع كل مصادر القوة في التوجه الأمريكي الجديد بالإضافة إلى **القوة الناعمة Soft Power**[1]، التي لا يمكن إنكار أنها تخلق مناخا ملائما في تكريس الهيمنة الأمريكية.

ويدل تحليل مجموعة من المؤشرات القياسية على أن أوباما قد نجح من خلال توظيفه **لأزمة وول ستريت،** في تحقيق ما سعت إليه إدارات سابقة، فقد نجح أوباما في إرساء اتفاقية في إطار الناتو **NATO** ومجموعة الـ20 بالإعتماد إلى حد كبير على توظيفه للأزمة المالية، من خلال تكثيف الجهود الدولية للخروج من الأزمة، وبذلك استطاع تحويل مجموعة الثمانية –**G8**– إلى اطار مؤسسي أوسع هو مجموعة **آلـ20** التي تتضمن الاقتصادات الصاعدة، وهو ما يضمن للولايات المتحدة من خلال هيمنتها على مثل هذه التنظيمات عدم خروج أي قوى صاعدة محتملة تنافسها على مستوى النظام الدولي، ويمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي والصين ابرزها.

ومن ابرز الابعاد السياسية والاستراتيجية للتوجه السابق، تمثل بالدرجة الأولى كرد فعل على المعارضة الأوروبية لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، والذي فسرته بأنه إجراء عسكري يستهدفها بالأساس، وأنه إجراء عسكري من شأنه أن يعيد الوضع الدولي الجديد إلى العهد الدولي السابق الحرب الباردة. وكذا كرد فعل على المشاريع الأوروبية الوحدوية الاستقلالية في المجال السياسي والعسكري: كمشروع **هيليوس** –**Helios**–الذي يستهدف معرفة وضعية القوات العسكرية الأجنبية المستقرة داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو في ذلك في نظر الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى مراقبة تحركات الأسطول السادس الأمريكي مهددا الهيمنة الأمريكية ووجودها في المنطقة.

بالإضافة الى ذلك، الحد من الاتفاقيات العسكرية الثنائية بين الدول الأوروبية الثلاث: إيطاليا وفرنسا من جهة وفرنسا وإسبانيا من جهة أخرى، والتي استهدفت إجراء مناورات عسكرية مشتركة جوية وبحرية ،وهو ما يعتبر محاولة للخروج عن الرعاية والهيمنة الأمريكية. ومواجهة الطرح الفرنسي عقب حرب الخليج الثانية حول فكرة الاستقلالية الأمنية داخل أوروبا، وفكرة إنشاء قوة أوروبية موحدة تحت اسم **قوة التدخل السريع.**

[1]نصار الربيعي، **دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية** ،الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ،بيروت،2013، ص 314.

وقد تأكدت تبعية الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة الأمريكية، ما بعد الأزمة المالية2008، وما صاحبها من تداعيات على الاقتصاديات الأوروبية بداية من سنة 2010 وما بعدها، من خلال دفعه لتبني خطة إنقاذ مالي تعتمد على تقديم الدعم للمؤسسات المالية المتضررة، والتي شارك فها صندوق النقد الدولي، كمؤسسة ذات نفوذ أمريكي لإعادة بناء الثقة في التأمين متعدد الأطراف.

يشير التقرير الصادر عن الكونغرس الأمريكي في 03 فيفري 2015 بعنوان **الولايات المتحدة وأوروبا: القضايا الراهنة** ***The United States and Europe, Curent issues*** أن الأزمة المالية في منطقة اليورو كانت القضية المهيمنة في السياسة الأوروبية من 2010 حتى 2012، وكانت الكثير من المطالب الأوروبية تدور حول الاهتمام بالاقتصاد، كما جدد الكثير من المراقبين شكوكهم حول مدى استيعاب منطقة اليورو لاقتصاداتها المختلفة، وذهبوا للقول أنه اتحاد نقدي دون اتحاد مالي، يعكس سياسة أوروبية واحدة، ومنه توقع المراقبون أن الأزمة المالية يمكن أن تجبر واحدة أو أكثر من دول الاتحاد للخروج من منطقة اليورو[1]، وهو ما تعبر عنه الازمات السياسية الحادة التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي اليوم أكثر من أي وقت مضى، كأزمة خروج بريطانيا–البريكسيت **Brexit** 2018، والموجات الاستقلالية والانفصالية المصاحبة لها.

وبخصوص الصين، فقد كان النمو الاقتصادي في الصين قد سجل أدنى مستوياته لأول مرة سنة 2008 لأكثر من 04 سنوات، ولم يكن ذلك إلا نتاجا لانعكاسات الأزمة المالية، وبذلك سجل الاقتصاد الصيني تراجعا من أكثر من 10% إلى8 % وأقل من ذلك، بينما كانت التوقعات تدور حول تسجيل نسبة 9.7% كأدنى معدل، واعتبر المكتب الوطني الصيني للإحصاء أن تأثير الأزمة المالية قد فاق توقعات الحكومة الصينية، حيث كان هذا التراجع كبيرا وحادا جدا بالمقاييس الاقتصادية الصينية، نتاجا لتراجع الاقتصاد الأكبر في العالم–الولايات المتحدة–بتراجع واردتها من الصين[2].

[1] Danek E.Mix ,***The United States and Europe, Curent issues*** , Congressional Research service report ,February3, 2015, p15.

[2] رامي عوض، ***الأزمة المالية العالمية***، (الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2008)، ص 8.

خاتمة :

للإجابة على الاشكالية المطروحة حول مدى **تداعيات الأزمة المالية كأحد مخرجات النظام الرأسمالي، على ديناميكية الاستمرارية والتغير في الادارة الأمريكية، وعلاقتها باتجاهات الهيمنة**، من خلال عهدتي الرئيس أوباما2008–2016، يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

أولا : الاستمرارية و التغير في الإدارة الأمريكية، على اثر تداعيات السياسة الاقتصادية التي تطرح حولها الكثير من الشبهات في ظل ادارة الجمهوريين و على راسهم جورج بوش: من عمليات التحرير المالي المقنن، إلى عمليات المخاطرة المالية الكبيرة في أسواق الرهن العقاري، واستفحال ظاهرة المضاربة، بالإضافة إلى غياب اطر الشفافية والمسؤولية وآليات الإفصاح عن المعلومات وعدم تماثلها، وتواطئ مؤسسات التصنيف الائتماني الدولي. كانت من مخرجاتها الازمة المالية شهر سبتمبر 2008 التي عصفت بالاقتصاد الامريكي، ومن النتائج العميقة لتحول السلوك الانتخابي تجاه الديموقراطيين في انتخابات الرئاسة نوفمبر 2008.

ثانيا : مخرجات ادارة أوباما، ادارة الأزمة أم ادارة بالأزمة؟ لقد عبرت الأزمة المالية عن تلك **الأجندة السياسية،** التي منحت أو مررت تفوق الطرف الديموقراطي على منافسه الجمهوري، و لذا فقد كان توجه الناخب الأمريكي إلى صندوق الاقتراع تعبر عن **ردّ فعل** أكثر من كونه سلوك انتخابي واع، كما تجدر الإشارة أن ما منح الاستمرارية في نسق إدارة الرئيس أوباما لتولي عهدة ثانية بداية من سنة 2012، لم تكن أجندة اقتصادية بحتة، على الرغم من تحقيقه لبعض الإنجازات في هذا المجال، إلا أنها كانت بالدرجة الأولى باستجابة لأجندة أمنية – سياسية خارجية، من خلال الاستدلال على ذلك ترويجه لما يعرف **بعملية القضاء على بن لادن،** وهو ما يعكس لنا أن الأزمة المالية لم تكن إلاّ أداة تم الترويج لها في فترة الانتخابات الرئاسية 2008. وقد تراوحت ادارة اوباما خلال العهدتين الرئاسيتين 2008–2016 بين نمطي ادارة الأزمة و الادارة بالأزمة ، غير أنها عبرت في الكثير من الأحيان عن الثانية على حساب الأولى.

ثالثا:الاقتصاد_السياسي للهيمنة الأمريكية، رغم الآثار المدمرة للأزمة المالية على الاقتصاد والداخل الأمريكي، إلا أنها ساعدت، في ان واحد، كأداة مناورة خدمة لأهداف نسق الهيمنة الأمريكية ،من خلال ذلك الانتشار عبر القاري لتداعياتها، وظهر ذلك جليا في أسواق راس المال والبورصات العالمية كبورصة فرانكفورت ،لندن ،باريس ،و شنغهاي، والتي ابرزت بشكل غير مسبوق درجة الاعتماد المتبادل المركب والارتباط العضوي لاقتصاديات هذه القوى بتقلبات الاقتصاد الرأسمالي ـ الأمريكي. وتظهر هذه العلاقة بمثابة الرهان للحدّ من محاولات الاستقلال الأوروبية عن المظلة الأمريكية من جهة، وكذا الحدّ من منافسة الصعود الصيني.